

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة فاس بولمان
عمالة فاس
مجلس العمالة
الرئيس

مقترحات مجلس عمالة فاس
بخصوص الجهوية الموسعة بالمغرب

24 مارس 2010

مقترحات مجلس عمالة فاس بخصوص واقع وآفاق مشروع الجهوية الموسعة بالمغرب

1- مجلس العمالة وكيفية تعايشه مع مجلس الجهة والجماعات المحلية.

تعتبر التجربة الجهوية بالمغرب فرصة لمحاربة التفاوتات التنموية بين مختلف أرجاء المملكة، واتباعا لنهج سياسة ترابية متوازنة، انطلاقا من الوعي بأهمية الارتكاز على الحاجيات الواقعية في إطار التنسيق بين مكونات النسيج الجماعي من جماعات وعمالات وأقاليم تجمع بينها خصوصيات جغرافية واقتصادية واجتماعية من شأنها أن تؤهلها لانعاش مسلسل التنمية.

إن بلورة مكانة الجهة في المنظومة الجماعية والمرور بها من المستوى الاستشاري إلى المستوى التقريري يمثل الأساس لإعادة تصور وتعريف أدوار الدولة وكذا المستويات التي تكون المشهد اللامركزي المحلي والإقليمي والجهوي وقد عمل هذا الإطار القانوني على جعل الجهة شريكا محوريا للدولة ومعوضا لها في كثير من حقول التدخل للإسراع بالتنمية الجهوية، على أن تحتفظ الدولة بدورها كمحفز ومنظم ومراقب. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إعادة توزيع مسؤوليات المرفق العام والموارد العمومية التي يجب أن تتطابق مع التوزيع الجديد للمهام.

إن المؤسسة الجهوية كسياسة وكاختيار مستمد قوته من المشروعية الوظيفية لهذا التنظيم الإداري والمرفقي، إذ أصبح من المستبعد الاعتماد على الدولة في مفهومها التقليدي كدولة موفرة، والتي أصبح من الصعب أن تبقى محتكرة للمرفق العام وموجهة له بصفة عصرية. بل أصبحت مطالبة بالانسحاب التدريجي من الصلاحيات الواسعة، الدقيقة والمتراكمة أفقيا وعموديا. وبتكريس قواعد الحكم المحلي على أساس الديمقراطية المحلية واللامركزية والحكامة الجيدة، مع تركيز جهوي للموارد المالية والإمكانات العمومية وتأطيرها من أجل تدخل أكثر فعالية.

ويعتبر التوزيع الاستراتيجي للاختصاصات العمومية بين الدولة والجماعات المحلية بصفة عامة والجهات بصفة خاصة الوصفة المثالية لإبعاد شبح البيروقراطية والبطء الإداري والنقص في الفعالية وعدم قدرة الأجهزة المركزية للدولة على مسايرة التحولات السوسيو اقتصادية في بيئة تستدعي بإلحاح تحقيق نسب معينة للنمو كحدود دنيا وتحقيق شروط أفضل للتنافسية.

لقد استطاعت الجهة بالمغرب منذ سنة 1997 أن تنساب داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي وبدرجة متفاوتة، عبر قنوات التفاعل والتواصل مع الفعاليات القطاعية، لاسيما في مجال الاستثمار العمومي، دعم المجتمع المدني والميكانيزمات التعاقدية في تأثيث خريطة الاقتصاد الاجتماعي. إلا أن الأنماط الحديثة والمتطورة التي تصبو إليها، تعترض طرقها بعض المحدودية، فعلى المستوى الهيكلي تظل علاقة المجلس الجهوي بباقي المجالس تتخللها بعض نقط الإلتباس، إذ في الوقت الذي يعرف التقاطع مع الجماعة و العمالة أو الإقليم تداخلا في الاختصاصات فإن هذه العلاقة تتحول إلى وصاية أو رقابة حينما يتعلق الأمر بعامل العمالة مركز الجهة الذي يعد أمرا بالصرف.

تعد مسألة التقسيم الجهوي ذات أهمية جوهرية إذ أن استقرار هذا التقسيم ضمان لاستمرارية وفعالية المؤسسة الجهوية على مستويات التخطيط والتدبير والتدخل. كما يعد العنصر البشري أيضا من الموارد التي تفنقر إليها الجهة بشكل يدعوا إلى الانشغال. مما يستلزم الرفع من مستوى الموارد البشرية وتعزيز صفوفها بالطاقات العالية والمتخصصة، مع ضرورة إخراج قانون الوظيفة العمومية الجماعية إلى حيز الوجود ، حيث أن الجهات تعاني من ضالة الموارد المالية مقارنة مع ما هو مسند إليها من اختصاصات ذاتية، مما يحتم تطوير النظام المالي بصفة عامة ومراجعة النظام الجبائي للجماعات المحلية بصفة خاصة.

إن المؤسسة الجهوية فرضت نفسها كفضاء لممارسة الديمقراطية المحلية وكتعبير عن إرادة الدولة في إعادة صياغة المشهد السياسي على أسس ترابية جهوية تتموقع داخلها المكونات الفاعلة محليا كما تعتبر هذه المؤسسة بصفاتها مركزا لاتخاذ القرار آلية لتسريع وثيرة الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج المجالي بين مختلف مناطق الجهة الواحدة خاصة في التجهيز والاستثمار، كما نص على ذلك الخطاب الملكي الأخير الداعي إلى إرساء قواعد الجهوية الموسعة. حيث يعتبر هذا التوجه

الملكي السامي خطوة إصلاحية هامة لمسألة الجهوية في بلادنا تتوخى قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا، منسجمة اجتماعيا وثقافيا .

إن الجهة كما جاء بها المنظور الملكي السامي هي العنصر الحاسم في تعميق الديمقراطية كسلوك داخل المجتمع، وكمحاولة لإشراك المواطنين وإعطائهم الفرصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرهم، والعمل على تنفيذها وتتبع سير عملها. كما تعتبر الجهوية كاختيار سياسي إداري اقتصادي بمثابة خطوة أساسية في إتجاه محاربة الاختلالات السائدة لإعادة تهيئة مجالية في إطار فك العزلة عن المناطق الجبلية والنائية وإعادة دمجها في مسلسل التنمية في مغرب أصبح محكوما عليه برفع شعار التنمية بكل مقوماتها، وهو ما يجعلها قابلة لإبراز الطاقات الكامنة، وإمكانات التوظيف الملائم للموارد البشرية والطبيعية، تتوخى تحقيق التطابق بين التقييم الإداري والخصائص الجغرافية والبشرية والاقتصادية للتراب الوطني لكي يصبح هذا العامل الأخير أقل إعاقة لعمل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.

2- بعض الاقتراحات للرفع من دور مجالس العمالات والأقاليم في أفق الجهوية الموسعة.

هنا يبرز الدور الفعال الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية المكلفة بصياغة مشروع الجهوية الصحيحة والموسعة وفق ديمقراطية تراعي مختلف الحساسيات بالبلاد وبالأخص ذات الطابع الجهوي والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تحديد دور مجالس العمالات والأقاليم دون التداخل مع دور المجالس المحلية ومجالس الجهات.

وبعد دراسة مستفيضة، لاختصاصات رؤساء مجالس العمالات والأقاليم، على ضوء الانفتاح الديمقراطي الذي تعرفه بلادنا والذي يتجه إلى انتقالها لموقع متقدم في الخريطة الدولية المنخرطة في قيام الحداثة والعولمة وحقوق الإنسان.

وحيث أن هذه الاختصاصات تستمد روحها وقوتها من هذه القيم، أصبح من الضروري

- تفعيل ما جاء به القانون 79.00 المنظم للعمليات والأقاليم بما يليق بمفاهيم اللامركزية واللامركزية باعتبار أن هذه المجالس أداة للتنمية الديمقراطية على غرار كل المؤسسات المنتخبة التي تبلور المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية الجهوية والوطنية .

